

## الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة المُرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة والشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأداءهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة والمُنفصلة الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن المجموعة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين") الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية تدقيقنا للقوائم المالية المجمعة والمُنفصلة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

تم تدقيق القوائم المالية المجمعة والمنفصلة للشركة الأم والمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مراقب حسابات آخر، وقد أبدى رأياً غير مُعدّل حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

إنّ مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنْفَصلة للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنْفَصلة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدى رأياً مُنفصلاً حول هذه المسائل.

تبلغ الذمم التجارية المدينة ٢٢,١ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة للمجموعة نظرًا لأنها تمثل حوالي ٤٢٪ من مجموع الأصول. علمًا بأن قياس خسائر الديون المتوقعة ينطوي على استخدام تقديرات وأحكام هامة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
فولتامب للطاقة ش.م.ع.م. (تابع)

مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

خسارة انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة (تابع)

رؤنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

- اختبار تصميم أنظمة الرقابة المختارة على عملية قياس خسائر الديون المتوقعة مقابل الذمم التجارية المدينة، ومدى فعاليتها التشغيلية؛
- تقييم مدى معقولية الافتراضات والأحكام الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في قياس خسائر الديون المتوقعة لكل فئة من فئات الديون القديمة؛
- مقارنة عينات من المبالغ المستلمة بعد نهاية السنة مقابل أرصدة العملاء المستحقة؛
- اختبار مدى دقة التحليل الزمني لعينات من الذمم التجارية المدينة؛
- التحقق من المدخلات الرئيسية للنموذج، مثل تلك المستخدمة لحساب مدى احتمالية الفشل في السداد والخسارة اللاحقة نتيجة هذا الفشل، وذلك من خلال مقارنتها بالبيانات السابقة؛
- طلب استفسارات من الإدارة حول النزاعات، إن وجدت، القائمة مع العملاء خلال السنة، وأثرها المحتمل على أي مبالغ غير محصلة وذلك لتقييم إمكانية استردادها؛ و
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات عن مخاطر الائتمان.

تقييم المخزون

يعتبر المخزون عُصْرًا هامًا بالنسبة للمجموعة نظرًا لأنه يمثل حوالي ٢٩٪ من مجموع الأصول. إن تقدير مخصص انخفاض قيمة المخزون يتطلب من الإدارة استخدام أحكام هامة. بلغ المخزون، بالصافي من انخفاض القيمة، ١٥,٣ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

رؤنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:

- اختبار مدى دقة التحليل الزمني لعينات من المخزون؛
- إجراء مطابقة بين عينات من تكلفة المخزون والمستندات المؤيدة مثل أوامر الشراء وفواتير الموردين وإشعارات استلام البضاعة وتوزيع التكاليف المباشرة؛
- تقييم مدى دقة انخفاض القيمة المُسجل سابقًا من خلال فحص عملية الاستخدام أو الإفراج عن مخصص انخفاض القيمة المُسجل سابقًا؛ و
- دراسة سعر البيع المحقق للمواد التي تم بيعها بالقرب من نهاية السنة مقابل القيمة الدفترية لمخزون البضاعة الجاهزة وذلك لتقييم مدى ملائمة صافي القيمة القابلة للتحقيق.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة المُدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٩، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إنّ رأينا حول القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا، استنادًا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أنّ هناك خطأ جوهريًا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بنكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما ننكره في هذا الشأن.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي فولتامب للطاقة ش.م.ع-ع (تابع)

### مسؤوليات الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة

إنّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة وعرضها بصورة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والأحكام المنطبقة من قانون الشركات التجارية العُماني، وعن أنظمة الرقابة التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية مُجمّعة ومُنفصلة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة الأم والمجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الشركة الأم أو المجموعة أو وقف العمليات، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة الأم والمجموعة.

### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأنّ التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأنّ عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعيار الدولية للتدقيق ستمكّن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة.

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم تقديرات مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة الأم والمجموعة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المُجمّعة والمُنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنّ الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة الأم والمجموعة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي  
فولتامب للطاقة ش.م.ع.م.ع (تابع)

مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المجمعة والمنفصلة (تابع)

• تقييم العرض الشامل للقوائم المالية المجمعة والمنفصلة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المجمعة والمنفصلة تُظهر التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية المجمعة للمؤسسات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لغرض إبداء رأينا حول القوائم المالية المجمعة. كما أننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق في المجموعة والإشراف عليها وإنجازها. ونحن مسؤولون لوحدها عن رأي تدقيقنا.

نحن نتواصل مع الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المخطط للتدقيق وتوقيته، ونتائج التدقيق الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية يُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقراراً إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي تُبلغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية المجمعة والمنفصلة للسنة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نُفيد بأن القوائم المالية المجمعة والمنفصلة للشركة الأم والمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تُلبي، من كافة النواحي الجوهرية، الأحكام المنطبقة من قانون الشركات التجارية العُماني وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.



ماتيفيلار سينغ  
الشريك



مسقط  
٢٥ فبراير ٢٠٢٠